التقييم البيئي والإقتصادي للمنظومة الضريبية وأثرها على البطالة في مصر

[٢٨]

يوسف محمود حسن سيد[١]– محمد على لطفي[٢]– وائل فوزي عبد الباسط[٢]
١) مصلحة الضرائب العامة ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

يهدف البحث إلي دراسة البطالة والأسباب المؤدية إلي ظهورها في مصر وتأثيرها على البيئة والمجتمع والأقتصاد حيث تعتبر البطالة خلل في النظام البيئى. وكما يهدف البحث إلي تقييم المنظومة الضريبية من الناحية الاقتصادية والبيئية من خلال تقييم قانون ٩١ لسنه ٢٠٠٥م وعلاج التشوهات به للعمل على زيادة موارد الدولة التى من خلالها يتم تمويل المشروعات الصغيرة التى تعتبر حل من حلول البطالة. وقد أستخدم الباحثون المنهج الاستقرائى في الأطار النظرى للبحث والمنهج الوصفي في تحليل البيانات المستخرجة من سجلات الصندوق الإجتماعي للتنمية محافظة القاهرة. وتركزت عينة الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر خلال السلسلة الزمنية من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٦م؛ وتم تطبيق الدراسة على محافظة القاهرة حيث أنها تمثل أكبر محافظات الجمهورية. واعتمدت الدراسة على توضيح مدى ارتباط التقييم البيئى والاقتصادى للمنظومة الضريبية بالبطالة وتم قياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة بإستخدام معامل الارتباط ليبرسون.

وقد توصل الباحثون لنتائج عديدة منها، توجد علاقة قوية وعكسية بين التقييم الاقتصادى للمنظومة الضريبية والبطالة. توجد علاقة قوية بين التقييم البيئى للمنظومة الضريبية ونسبة البطالة. هناك ارتباط عكسى بين عدد المشروعات الصغيرة الممولة من جهات وسيطة ونسبة البطالة. هناك تشوهات في بعض مواد قانون ٩١ لسنه ٢٠٠٥م له تأثير على الحصيلة الضريبية والمشروعات الصغيرة معًا لابد من علاجها. يوصى الباحثون بدراسة المنظومة الضريبية من الناحية الأقتصادية والبيئية وتقييمها وعلاج التشوهات لارتباطه بإيرادات الدولة والتنميه الأقتصاديه. كما يوصي الباحثون بحل المشكلات الضريبية المرتبطة بمحاسبة المشروعات الصغيرة. ويوصي الباحثون بدراسة تأثير تشجيع المشروعات الصغيرة وتمويلها على البطالة كأحد حلول تقييم المنظومة الضريبية في مصر.

المقدمة

لقد كانت الضرائب وما زالت تُفرض بموجب القانون لتحقيق مجموعه من الوظائف والأهداف الأجتماعية والأقتصادية ويجب أن تكون هذه القوانين ملائمة ومنسجمة مع الواقع لتوفير مناخ ملائم للاستثمارات ودعم التنمية الأقتصادية وتنظيم العلاقات الضريبية وتحقيق العدالة الأجتماعية وعلى ذلك يلزم تقييم المنظومة الضريبية أول بأول وعلاج التشوهات لتأثيره على ايرادات الدولة.

ومما لاشك فيه أن النظام الأقتصادي السائد في الدولة يؤثر ويتأثر بالنظام الضريبى ويكون متسق مع النظام الضريبى الذي يخدم التنمية الأقتصادية (سعيد عبد المنعم، ١٩٧٧، ص:١) ونظرًا لتأثير البطالة على التنمية حيث أنها من أهم وأخطر المشكلات التي تعانى منها معظم النظم الأقتصادية في العالم والتي تؤدى إلي نتائج سلبية في المجال الأقتصادى والإجتماعى (محمد ناجى حسن، ٢٠١٢، ص:١).

وتعد مشكلة البطالة أحد أهم الشواغل الأساسية على أجندة العمل الوطني والسياسي ليس ذلك فى مصر فقط بل في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وكذلك الدول الرأسمالية المتخلفة (ابراهيم نصار، ٢٠١٢، ص:٥) وتعتبر حالة المجتمع المصرى إحدى الحالات التى تنطبق علىها هذه الظاهره من حيث وجود المشكلة والوسائل غير المناسبة لحلها (خالد محمد الزواوى، ٢٠٠٩، ص:٢٦). حيث بلغت نسبة البطالة فى٢٠١٠م (٩%)، ٢٠١١م (١٢%)، ٢٠١٢م (١٢,٥%)، ٢٠١٣م (١٣,٤%) (تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامه والإحصاء، النشرات السنوية) ونظرًا لتأثير هذه الزيادة على التنمية الأقتصادية والبيئة مما جعل الأهتمام بتحليل أسبابها وحجمها وتأثيرها وإيجاد الحلول للتخفيف من حدتها لذا يرى الباحثون أن علاج مشكلة البطالة من خلال الوفورات والعائدات الضريبية الناتجة من تقييم المنظومة الضريبية من وجهتى النظر البيئية والأقتصادية لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر كحل من حلول البطالة.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بإزدياد أعداد البطالة في مصر، حيث تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع بل إنها إحدى أهم العقبات الأساسية للجهود التي تبذلها الدول لتحقيق التنمية (سمية قنيدرة، ٢٠٠٩، ص:٢٧) حيث بلغت معدلات البطالة في مصر لعام ٢٠١٦ (١٢،٦%) (تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) وهذا المعدل المرتفع له تأثير على التنمية الإقتصادية ولا يوجد حلول تحد أو تخفف من هذه الزيادات لعدم توافر التمويل اللازم بالموازنة العامة للدولة لتشغيل العاطلين، كما تتعلق مشكلة البحث بالتقييم البيئي والإقتصادي للمنظومة الضريبية وذلك من خلال تقييم قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ الذي حاول فيه المشرع معالجة بعض المشكلات منها زيادة حجم المتأخرات الضريبية، زيادة حجم التهرب الضريبي (وجدي محمدي عبد ربه، ٢٠٠٨، ص:١٤٦) التي لها تأثير على إيرادات الدولة ومدي تأثير وعلاقة هذا التقييم على المشروعات الصغيرة والبطالة كحل من حلول مشكلة البطالة في مصر.

اسئلة البحث

١. ما مدى وجود علاقة بين التقييم البيئى للمنظومة الضريبية والبطالة في مصر؟
٢. ما مدى وجود علاقة بين التقييم الأقتصادي للمنظومة الضريبية والبطالة في مصر؟
٣. ما مدى وجود علاقة أو تأثير للبطالة على المنظومة الضريبية في مصر؟

أهمية البحث

نظرًا لازدياد أعداد البطالة في مصر حيث بلغت معدلات البطالة عام ٢٠١٠م (٩%) حتى بلغت ١٢,٧% عام ٢٠١٦م (تقارير الجهاز المركزى للتعبيئة والاحصاء، النشرات السنوية) وتأثير هذه الزياده على التنمية الأقتصادية والمجتمع يرى الباحثون الأهمية مكان دراسة البطالة وتحديد حجمها وأسبابها ونتائجها في مصر حيث تعمل الدولة على وضع البرامج والحلول لخفض نسب البطالة في مصر مما له من تأثير على بيئة المجتمع المصرى

والأقتصاد، كما أن للتقييم الأقتصادي والبيئى للمنظومة الضريبية تأثير على البطالة بصفة خاصة حيث كلما زادت العائدات من الضرائب انخفضت أعداد البطالة وكلما انخفضت البطالة زادت العائدات من ضرائب الدخل (المرتبات وما في حكمها) كل ذلك من خلال دراسة تأثير تشجيع المشروعات الصغيرة على البطالة كأحد حلول تقييم المنظومة الضريبية في مصر حيث أظهرت الدراسات أهمية المشروعات كأحد حلول البطالة (سميه قنيدره، ٢٠٠٩).

أهداف البحث

١- دراسة البطالة ومفهومها والأسباب المؤدية إلى ظهورها في مصر وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وعلى البيئة.

٢-دراسة المنظومة الضريبية في مصر من الناحية الاقتصادية والبيئية وتقييمها وعلاج التشوهات في كل منها لما لارتباطه بإيرادات الدولة، حيث أنه كلما قلت التشوهات في المنظومة الضريبية زادت معها الحصيلة الضريبية ودارت عجلة الاقتصاد والعكس صحيح.

٣-التعرف على العلاقة بين التقييم البيئي والاقتصادي للمنظومة الضريبية والبطالة في مصر؟ وهل هناك علاقة بين تشجيع المشروعات الصغيرة وتمويلها وبين البطالة في مصر؟

الدراسات السابقة

دراسة محمد عصمت درويش غانم(١٩٩١): تهدف الدراسة إلى معرفة مفاهيم ونظام الإدارة الضريبية ودراسة مراحل تطور الإدارة الضريبية للضرائب على الدخل في مصر، ودراسة أساليب قياس الأداء الفعال للإدارة الضريبية.

وكانت التوصيات والنتائج أنه يجب التطوير والتخطيط الشامل لأداء للإدارة الضريبية على الدخل، ويجب تطوير أساليب قياس فعالية أداء الإدارة الضريبية لتعكس اهداف السياسة الضريبية، كما يجب صياغة أهداف السياسة الضريبية للمجتمع المصري لتعكس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، كما يجب توفير الهيكل التنظيمي الملائم لطبيعة الإدارة الضريبية، ويجب توفير الأساليب الفنية الملائمة لتحقيق وظائف الإدارة.

دراسة أمل عصام زكى(٢٠٠٤): تهدف الدراسة إلى تقييم مشروع القانون الجديد، ودراسة دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار، ودراسة اهداف السياسة الضريبية في الدول المتقدمة والدول النامية وتطويرها، ودراسة دور السياسة الضريبية في تحقيق عدالة توزيع الدخل.

وكانت النتائج والتوصيات بأنه عند تصميم سياسة الحوافز والإعفاءات يجب دراسة وتحديد مقدار المكاسب المتوقعة ومقارنتها بالتكلفة الاقتصادية والاجتماعية ويجب ربط الإعفاءات بالأهداف المرجوة منها، وإصلاح الضرائب يتطلب تغيير وإصلاح كبير لما وراء التشريعات الضريبية تتمثل في العلاقة بين المصالح الضريبية وممولها، وهدف الحصيلة الضريبية هو الهدف الأساسي للنظام الضريبي وعند بلوغ الهدف تتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى،كما أن السياسة الضريبية المصرية تراعي البعد الاجتماعي.

دراسة عزة السيد سيد أحمد(٢٠٠٧): هدفت الدراسة إلي معرفة العلاقة بين المحاسبة والأداء البيئي للمشروعات، ودور التشريعات في حماية البيئة والمحاسبة البيئية ومدى الاهتمام بالبعد البيئي في مصر.

وتهدف إلى معرفة الانعكاسات المحاسبية للأنشطة البيئية، وكيفية قياس الأداء البيئي والصعوبات التي تواجهه والإفصاح عن الأداء البيئي ومتطلباته واتجاهاته، المعالجة الضريبية للتكاليف البيئية ودور الضرائب والحوافز الضريبية في مكافحة التلوث، ودراسة الوضع الحالي في مصر، وكيفية المعالجة المحاسبية والضريبية للتكاليف البيئية.

وتوصلت الدراسة إلى عدم المقدرة على إجبار مصادر التلوث على تحمل التكاليف وانخفاض الوعي البيئي لمستخدمي تلك الموارد (كالماء والهواء)، وأصبح التدخل الحكومي أمرًا حتميًا لاستخدام أدوات السياسة البيئية المختلفة لحماية البيئة والمجتمع من أضرار التلوث، ووضع مفهوم (من يلوث يدفع الثمن)، كما أوصت الدراسة بضرورة وضع البعد البيئي في الأعتبار عند تصميم المشروعات الجديدة.

دراسة وجدي محمدي عبد ربه(٢٠٠٨): تهدف الدراسة إلى بيان أن النظم الضريبية ترتبط ارتباطا وثيقًا بالنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع، وتهدف الدراسة الى بيان المحددات والعوامل الخارجية التي تؤثر في النظم الضريبية عند وضعها، وأثر

سياسة الإعفاء الضريبي في الاستثمار، ومدى كفاءة السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار، ودعم الصادرات مع بيان معوقات الاستثمار، كما تهدف الدراسة إلى تقييم قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وأثره في عدالة توزيع الدخل والاستثمار وتحقيق التنمية.

وكانت نتائج الدراسة هي أن السياسة الضريبية يجب ان تتسم بالمرونة مع الوضع الاقتصادي دون الحاجة إلى إجراء تعديل في التشريعات الضريبية ذاتها، كما يجب أن تكون هناك تناسق وتكامل بين أهداف السياسة الضريبية وأهداف السياسة المالية عند تصميم السياسة الضريبية.

دراسة سمية قنيدرة(٢٠٠٩): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشكلات التي تواجهها وتعوق نموها وتطورها، وإلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تساهم به في تحقيق التنمية المحلية بمعالجة أحد معضلاتها ألا وهي البطالة.

وكانت النتائج أن البطالة ظاهرة تحمل في طياتها آثار سلبية اقتصادية واجتماعية تؤثر على المجتمع، كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات إدارية وبيروقراطية وعراقيل مالية وتسويقية، مما يعيق الشباب الحيوي في المساهمة في النشاط الاقتصادي. وأوصت الدراسة بالعمل على إزالة مختلف الحواجز الادارية والإجراءات لانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع هذه المؤسسات حتى تصبح فعالة في الحد من ظاهرة البطالة.

دراسة سماح مصطفى عبد الغني(٢٠١٢): هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة والمعوقات التي تواجهها والسياسيات التي اتخذتها مصر من أجل تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خدمة اهداف التنمية في مصر.

وأوصت الدراسة بتشجيع البنوك على تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تطبيق نظام ضمان للقروض المقدمة لتلك المشروعات، وتوفير دليل شامل بالقوانين التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع العمل على تيسير إجراءات تسجيل وتشغيل المنشآت الصغيرة ودمجها في الاقتصاد الرسمي، كما أوصت بتقديم حوافز ضريبية للمنشآت الكبيرة التي تتعاقد مع المنشآت الصغيرة او المتوسطة.

دراسة وجدي محمدى عبد ربه(٢٠١٢): هدفت الدراسة إلى بيان الاثار السلبية للازمة المالية العالمية الاخيرة على اقتصاد الدولة، وبيان اهم وسائل مواجهة تلك الازمة، ودور السياسة الضريبية في تفعيل هذه الوسائل، وبيان أهمية دور الاعفاءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في ظل الازمات الاقتصادية، وبيان مدى مرونة السياسة الضريبية المصرية في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية.

وكانت النتائج والتوصيات بأن هناك قصور في مرونة النظام الضريبي المصري على التجاوب مع الازمات مما يتطلب رفع كفاءة ومرونة السياسة والنظام الضريبي، ووضع نظام للحوافز الضريبية يساعد في الخروج من الازمة لجذب الاستثمارت الاجنبية، ودعم وتشجيع الانشطة الصغيرة، وأهمية الدور الذي يلعبه نمو الصادرات في الحفاظ على استقرارية الاقتصاد ودور النظام الضريبي في دعمه.

دراسة جيهان كامل محمد شلبي(٢٠١٢): هدفت الدراسة إلى التعرف على الملامح العامة لحوكمة النظام الضريبي بشكل عام والمبادئ الأساسي، ومدى امكانية تطويع هذه المبادئ للتطبيق على هيكل النظام الضريبي المصري.

وكانت النتائج والتوصيات بأنه يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة على النظام الضريبي المصري، وبأن تطبيق مبادئ الحوكمة على السياسات الضريبية يؤدي الى تحسين عملية تخطيط هذه السياسات وتحسين تطبيقها، كما أوصت الدراسة بتكوين مجلس استشاري للضرائب يتبع رئيس الوزراء او وزير المالية واعضاؤه من ذوي الخبرة والعلم في الضرائب سواء كانوا من داخل مصلحة الضرائب او من خارجها، وضرورة وضع معايير اداء تماثل معايير المحاسبة والمراجعة تحظى بالقبول العام ويتم تطبيقها من مأموري الضرائب ومراجعة مدى التزامهم بها، واجراء مراجعة شاملة لنصوص التشريعات الضريبية لإضفاء الموضوعية علىها بحيث يكون النص غير قابل للتقدير ويكون قابل للتطبيق العملي ومتوافقا مع الاصول المحاسبية المتعارف علىها.

دراسة صفاء محمد محمد طنطاوي(٢٠١٣): هدفت الدراسة إلى التعرف على ما هي الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الإعفاءات الضريبية في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وهل هناك إمكانية أن تعمل سياسة الإعفاءات الضريبية على نقص حصيلة الضرائب؟

وكانت نتائج الدراسة بأن القانون الجديد أتى بمجموعة من الاعفاءات الجديدة، كما رفع حد الاعفاء العائلي والشخصي بالإضافة الى تخفيض سعر الضريبة، كما أدى القانون الجديد إلى خلق الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب، ولم تؤد سياسة الاعفاءات الضريبية الى نقص الحصيلة كما كان متوقع، كما اتسمت الاعفاءات الضريبية التي وردت بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بعدم الديناميكية وعدم الملائمة للظروف الاقتصادية.

وأوصت الدراسة بمتابعة تأثير فعالية الاعفاءات الضريبية بقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على المدى الزمني ومعالجة اوجه القصور حتى يأتي بثماره،وعلى الدولة أن تتبع نظام سعر الضريبة التصاعدي ولابد من زيادة حد الإعفاء الشخصي والعائلي سواء للرجل او المرأة حتى يتناسب مع الظروف الاقتصادية وارتفاع الأسعار في مصر.

دراسة محمد السيد عبد السلام السيد(٢٠١٤): هدفت الدراسة إلى اقتراح نموذج احصائي للتنبؤ بالطلب على العمل وذلك بهدف المساعدة في ترشيد القرار الاستثماري من الحكومة في توجيه الموارد المختلفة للمساهمة في علاج مشكلة البطالة وذلك عن طريق تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في الطلب على العمل وبالتالي علاج مشكلة البطالة.

وتمثلت نتائج الدراسة في أن المتغيرات الرئيسية المؤثرة على الطلب على العمل هي كل من الناتج المحلي وعدد المشروعات الصغيرة. وأوصت الدراسة بضرورة القيام بالمزيد من الدراسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة مع اجراء مسح شامل لهذه المشروعات، مع ضرورة الاخذ في الاعتبار زيادة حجم التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة وتيسير اجراءات حصول الشباب على القروض الميسرة، مع توفير بيانات دقيقة عن قوة العمل وفائض مخرجات التعلم والعجز فيه، وإدراج نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية ضمن الخطط الأساسية للتنمية الاقتصادية، وقيام الحكومة بدعم ومساندة المشروعات الصغيرة عن طريق الاعفاءات الضريبية والجمركية وخفض سعر الفائدة على الاقراض لهذه المشروعات، جعل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة كيان مستقل ومنفصل داخل الصندوق الاجتماعي للتنمية.

الإطار النظري

أولًا: التقييم البيئى للمنظومة الضريبية:

أدوات النظام الضريبى للحد من تكاليف التلوث البيئي:

الضريبة على المنتجات: تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الأنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التى يصاحب إنتاجها تلوث للبيئة وأحداث أخرى وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلي المستويات المقبوله إجتماعيًا. (David clnellor, 1995, p.108)

الضريبة على النفايات أو الانبعاثات: تختلف ضريبة النفايات أو الانبعاثات عن ضريبة الانتاج في أن هذه الضريبة تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجى للوحدات الأقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث (سعيد عبد العزيز عتمان، ٢٠١١، ص: ٢٥٠)

الحوافز الضريبية: تعرف الحوافز الضريبية بأنها قيام الدولة بالتضحية بجزء من مواردها لتحقيق أهداف أقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وهذا يعنى أن نقص حصيلة الضرائب الناتجة عن الإعفاءات الضريبية يقابله منفعة إجتماعية أو اقتصادية أو سياسية (منيرة مكرم ميخائيل، ٢٠٠٢، ص:٧٣) ومن أمثلة الحوافز الضريبة وفقًا لقانون الدخل رقم ٩١ لعام ٢٠٠٥ الآتي:

الإهلاك المعجل: يعد الإهلاك المعجل طريقة تؤدى إلي إهلاك التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من العمر الإنتاجى لهذه الأصول. (Jankisen ،p.20, 1994 glenn and Ranjit Lamech)

الإ*هلاك المؤجل:* يقصد به تأجيل حساب الاستهلاك خلال عدد معين من السنوات إلي ما بعد ذلك ويكون هذا عادة في حاله تمنع المنشأة بإجازة ضريبة وهذا التأجيل يسمح للممول بأن يتمتع بميزة مزدوجة – حيث يتمتع بمزايا الاستهلاك كتكاليف واجبة الخصم بعد أن يتمتع بمزايا الإعفاء الضريبى المتمثل في الإجازه الضريبية. (امانى سعد على قاسم، ٢٠١٢، ص:٤١)

الإعانات الحكومية: تقوم الحكومه فى سبيل تحفيز المنشآت أو المشروعات على معالجة وحدات التلوث الناجمة عنها قبل تصريفها في البيئة بتقديم إعانات مالية مقابل كل وحدة من وحدات التلوث يتم معالجتها قبل التصريف اعتقادًا منها أن هذه الإعانات يمكن ان تشكل حافز

لتخفيض حجم التلوث واختيار التكنولوجيا المناسبة لذلك. (عزة السيد سيد أحمد، ٢٠٠٧، ص:٢٦١)

تصاريح التلوث القابلة للتداول: تصاريح التلوث القابلة للتداول تقوم على أساس تحديد مستوى معياري للتلوث وتحديد مقدار للأنبعاثات التى يحدثها الملوثين ومن خلال إنشاء سوق خاص بشهادات حقوق التلوث. (سعيد عبد العزيز عتمان، ٢٠١١، ص٢٦١)

صعوبات ومشاكل تطبيق نظام الضرائب على التلوث البيئى:

- صعوبة إدخال التعديلات اللازمه على النظام الضريبى القائم لمواجهة الآثار التوزيعيه السالبه المترتبة على تطبيق الضرائب البيئية. (Yoram Bauma, 2004, p.1)
- عدم توافر الربط بين الفكره الضريبية القائمة على المقدرة على الدفع للأشخاص الخاضعين لها والظواهر الطبيعية أو نشاط الإنسان المتسبب في تدهور البيئة، لذلك فضلت أغلب الدول اللجوء إلي حوافز ضريبية يتمتع بها من يمارس أعمالًا من شأنها الحفاظ على البيئة. (عز الدين إبراهيم، ١٩٩٣، ص:٣٨)
- يؤدي فرض ضريبة التلوث إلي ارتفاع تكلفة الإنتاج بالنسبه للصناعات كثيفة التلوث مما يترتب علىه انخفاض العرض على هذه الصناعات وبالتالي ارتفاع اسعارها بل قد تزداد هذه التكاليف إلي الحد الذى يؤدى إلي خسارتها والتوقف عن النشاط مما يؤدى إلي تسريح العمال وتفاقم مشكلة البطالة وعلى عكس المشروعات قليلة التلوث تكون أكثر كفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وأقل تأثيرًا بالضرائب البيئية. (محمد ابراهيم منصور، ١٩٩٥، ص:٥)

التقييم البيئى للنظام الضريبي وأثره على البطالة في مصر:

- النظام الضريبى المصرى افتقد إلي عدم وجود الضرائب البيئية مما أدى إلي ضياع إيرادات على الدوله كان من الممكن توجيهها لعلاج تلوث البيئه وتوفير فرص عمل للمواطنين لحل مشكله البطالة ايضًا.
- عدم إدراج حمايه البيئه كهدف من أهداف النظام الضريبى المصرى لذا يرى الباحثون تعديل التشريعات الضريبية بما يتوائم وحماية البيئة.
- وجود صعوبات في تطبيق الضريبة البيئية على المشروعات الصغيرة فيرى الباحثون استخدام الحوافز الضريبية للمشروعات الصغيرة واعفاءها من هذه الضريبة في بداية

المشروع ليكن ١٠ أعوام على أن توفر فرص عمل للمواطنين واجبارها بإستخدام تكنولوجيا كثيفه العمال لتساعد في حل مشكله البطالة بدلًا من فرض الضريبة علىها:

- لتقليل مشكلة البطالة من خلال المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة.
- لتوفير تكلفه فرصه العمل الجديده التي كانت ستتحملها الدوله من توظيف العمالة وتوجيهها إلى الحد من مشكلة التلوث وحلها في تلك المشروعات.
- إعطاء فرص للمشروعات الصغيرة بأن تكبر وتتحمل ضريبة التلوث حيث أن المشروعات الصغيرة لا تستطيع أن تتحمل ضريبة التلوث في بدايه المشروع.

تقييم النظام الضريبى من وجهه النظر الأقتصادية:

أثر قانون الضرائب ٩١ لسنه ٢٠٠٥ على المشروعات الصغيرة:

أهداف الإعفاءت الضريبية الأقتصادية: تأتى أهمية الإعفاءات الضريبية من حيث أنها تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الاستثمارات الوطنية وتهدف إلي زيادة حجم المدخرات المحلية ومن مزايا الاعفاءات الضريبية أنها تعمل على رفع مستوى المشروعات الصغيرة كثيفة العماله بإعطائها فرص للصمود والنمو الأقتصادى وزياده العماله بها مما يقضي على البطالة في مصر. (صفاء محمد طنطاوى، ٢٠١٣، ص:٢٤٢)

هناك بعض المشكلات في محاسبة المشروعات الصغيرة منها:

- مشكلة خضوع شركات الأشخاص للضريبة دون خصم شريحه معفاه وتحاسب بسعر ضريبى بواقع ٢٠% مثل شركات الأموال (يتم تعديلها إلي ٢٢,٥%) مما أثر بشكل سلبى على مبدأ العداله الضريبية وحمل هؤلاء ضريبة أكبر من المستحقة علىهم (يونس حسن عقل، ٢٠٠٩، ص ٣)
- مشكلة تضارب بعض مواد القانون مع بعضها البعض وتضاربها مع بعض مواد اللائحه التنفيذية للقانون ومع التعلمات التنفيذيه التى تصدرها الأداره الضريبية ترتب على ذلك ان القانون لم يستطع حل المشاكل التى تواجه الممولين والادارة الضريبية (محمد شعبان الششتاوى، ٢٠١١، ص٩٠)
- مشكلة الأنشطة التى لا تستطيع توفير مستندات مؤيده للتكاليف والنفقات والتى تخصم بنسبه (٧%) حيث يشتى الممولين من فلاحين ومزارعين ومربيين لا يتوافر لديهم فواتير مثل

المطاعم الشعبيه وتجارة الخرده، تجار الاسمدة العضوية (سامى محمود عبد الحميد، ٢٠١٤، ص:٩٢)

- مشكلة عدم وجود اتساق في تحديد عناصر الوعاء الضريبى بين نصوص القانون ومعايير المحاسبة والاقرار الضريبى (محمد عبد العزيز خليفه، ٢٠٠٨، ص١١١)

ثالثًا: المشروعات الصغيرة كحل من حلول البطالة: يرجع الإهتمام بالمشروعات الصغيرة إلي الدور المتوقع منها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد قامت هذه المشروعات وما زالت تقوم بدور كبير في تنمية اقتصاديات الكثير من الدول فمثلًا نجد ان المشروعات الصغيرة لها دور كبير في دعم النهضه الصناعيه لليابان ودول جنوب شرق آسيا، كما نجد أن هذه المشروعات استوعبت قدرًا كبيرًا من العماله وقد قامت هذه الدول بدور كبير في دعم المشروعات الصغيرة بأشكالها المختلفه ويتمثل ذلك في توفير مصادر التمويل بأسعار فائدة منخفضه وفي تدريب العماله وتقديم المساعدات الفنية. (ابراهيم نصار اليمانى، ٢٠١٢، ص:١٠١)

وإن علاج مشكلة البطالة لم يحدث بقيام المشروعات الكبيره فقط بل يجب الاعتماد على المشروعات الصغيرة حيث تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة عماد الأقتصاد المصرى حيث توفر حوالى ٨٥% من فرص العمل في القطاع الخاص غير الزراعي. (على لطفى، ٢٠١٢، ص:١)

لذلك بدأت الدولة بتشجيع قيام المشروعات الصغيرة ومساندة المشروعات التى لها احتمالات تصديرية عن طريق رفع جودة السلع والخدمات للمساهمه في علاج مشكلة البطالة حيث ان المشروعات الصغيرة والمتوسطه تمثل حوالى ٩٩% من إجمالى عدد المنشآت التى تعمل في القطاع غير الزراعى ويساهم هذا القطاع بحوالى ٨٠% من لإجمالى القيمة المضافة للدخل القومى ويعمل بها حوالى ٦٧% من القوي العالمه بالقطاع الخاص كحل. (محمد السيد عبد السلام السيد، ٢٠١٤، ص:٢٥٦).

إجراءات الدراسة

منهج البحث: اتجهت الدراسة إلى الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية لذا اعتمد الباحثون على منهجين أساسيين هما:

المنهج الاستقرائى: يهدف إلي بناء إطار لأبعاد مشكلة البحث وأهدافه من خلال الاعتماد على الكتب العلميه والمقالات والدوريات العلميه والأبحاث المنشوره المرتبطه بموضوع البحث وذلك بهدف معرفه التقييم البيئى والأقتصادى للمنظومه الضريبية وأثره على المشروعات الصغيرة كحل من حلول مشكله البطالة في مصر.

المنهج الوصفي: يقوم الباحثون من خلاله بالتحليل اللوصفى للبيانات المستخرجه من سجلات الصندوق الإجتماعى بمحافظه القاهره خلال السلسله الزمنية من عام ٢٠١٠حتي عام ٢٠١٦ الخاصه بالمشروعات الصغيرة والمتناهيه الصغر الممولة تمويل مباشر من وجهات وسيطة او المشروعات الممولة من جمعيات أهلية وبنوك وتشكيل رسم بيانى ووصف النتائج المقترحة وتم قياس قوة العلاقة بين المتغيرات بإستخدام معامل الارتباط لبيرسون.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: اعتمد الباحثون على بيانات الصندوق الاجتماعي بمحافظة القاهرة نظرًا لأنها أكبر محافظات الجمهوريه من حيث عدد السكان وبالتالي فمحافظة القاهرة يمكن اعتبارها ممثله لباقى المحافظات.

الحدود الزمنية: اعتمد الباحثون على بيانات السلسله الزمنية من عام٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦.

فروض الدراسة

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التقييم البيئي للمنظومة الضريبية والبطالة.

وينبثق منه الفروض الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين عدد المشروعات الصغيرة الممولة من جهات وسيطة ومباشرة ونسبة البطالة للذكور.
- توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين عدد المشروعات الصغيرة الممولة من جهات وسيطة ومباشرة ونسبة البطالة للاناث.
- توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين عدد المشروعات متناهية الصغر والممولة من جمعيات أهليه وبنوك ونسبة البطالة للذكور.

- توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين عدد المشروعات متناهية الصغر والممولة من جمعيات أهليه وبنوك ونسبة البطالة للاناث.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التقييم الاقتصادي للمنظومة الضريبية والبطالة.

أدوات البحث

تم إعداد بيانات السلسله الزمنية لعام ٢٠١٠ إلي عام ٢٠١٦ من بيانات الصندوق الاجتماعي بمحافظة القاهرة واعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الاول: التقييم البيئى للمنظومه الضريبية: تم التعبير عن هذا المحور باستخدام مصادر التمويل، حيث ان هناك مصدرين لتمويل المشروعات، هما التمويل عن طريق جهات وسيطة ومباشرة والتمويل عن طريق جمعيات أهليه وبنوك. حيث تم الاعتماد على عدد المشروعات الصغيرة والممولة من جهات وسيطة ومباشرة للذكور وعدد المشروعات الصغيرة والممولة من جهات وسيطة ومباشرة للاناث. وكذلك عدد المشروعات متناهية الصغر والممولة من جهات وسيطة ومباشرة للذكور وعدد المشروعات متناهية الصغر والممولة من جهات وسيطة ومباشرة للاناث. وبهذا اعتمد البحث على اربعة متغيرات للتعبير عن المحور الاول التقييم البيئى للمنظومة الضريبية وذلك خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٦. الجدول التالي يعرض المتغيرات المستخدمه للتعبير عن المحور الاول فى الدراسة.

جدول(١): متغيرات الدراسة الخاصة بالتقييم البيئي للمنظومة الضريبية

السنة	مشروعات صغيرة جهات وسيطة ومباشرة ذكور	مشروعات صغيرة جهات وسيطة ومباشرة إناث	مشروعات متناهية الصغر جمعيات أهلية وبنوك ذكور	مشروعات متناهية الصغر جمعيات أهلية وبنوك إناث
٢٠١٠	٤١٣	٩١	٩٦٦	٣١٠٥
٢٠١١	٥٦٠	١٤٨	٨٠٥	٧٣٦
٢٠١٢	٨٦١	١٨٨	٤٢٣	٣٨٣
٢٠١٣	٩٤٢	١٩٤	١٤٩	٢٥٣
٢٠١٤	١٧٣٩	٢٥٧	٧٤٩	٦١٣
٢٠١٥	١٧٦٣	٢٥٨	٢٨١	٤٨٩
٢٠١٦	١٠٤٦	١٨٩	٥٦٢	٩٣٠

المحور الثانى: التقييم الاقتصادى للمنظومة الضريبية: لقد اعتمد الباحثون على نسبة الضريبة على الدخل (المرتبات وما في حكمها) خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦ طبقًا للجدول التالي.

جدول(٢): نسبة الضريبة على الدخل (المرتبات وما فى حكمها) في محافظة القاهرة

السنة	الضريبة على الدخل (المرتبات)
٢٠١٠	%٦٦,٥
٢٠١١	%٧٠,٧
٢٠١٢	%٧٢,٢
٢٠١٣	%٦٧,١
٢٠١٤	%٥٩,٥
٢٠١٥	%٦٧,٢
٢٠١٦	%٦٧,٢

المحور الثالث: البطالة: لقد اعتمد الباحثون على نسبة البطالة للذكور ونسبه البطالة للأناث في محافظة القاهرة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦ طبقًا للجدول التالي.

جدول(٣): نسبة البطالة للذكور والإناث في محافظة القاهرة

السنة	نسبة البطالة القاهرة ذكور	نسبة البطالة القاهرة إناث
٢٠١٠	%٢٢,٧	%٤٩
٢٠١١	%٢٥,١	%٤٧,٣
٢٠١٢	%٢٣,٦	%٥٢
٢٠١٣	%٢١,٩	%٤٧,١
٢٠١٤	%١٩,١	%٤٧,٩
٢٠١٥	%٢٩,٦	%٤٧,١
٢٠١٦	%٢٣,٧	%٤٨,٤

العينة: تم تطبيق هذه الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من جهات وسيطة ومباشرة والممولة من جمعيات أهلية وبنوك وتم تقسيمها إلى إناث وذكور بالصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة القاهرة.

نتائج الدراسة

لاختبار الفرض الأول قام الباحثون باستخدام تحليل الأرتباط لبرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات التى تعبر عن الفرض الأول طبقًا للجدول التالي.

جدول(٤): معاملات الارتباط بين كل زوج من ازواج متغيرات الفرض الاول واختبار الجوهري لكل معامل ارتباط

		مشروعات صغيرة جهات وسيطة ومباشرة ذكور	مشروعات صغيرة جهات وسيطة ومباشرة أناث	مشروعات متناهية الصغر جمعيات أهلية وبنوك ذكور	مشروعات متناهية الصغر جمعيات أهلية وبنوك إناث	نسبة البطالة القاهرة ذكور	نسبة البطالة القاهرة إناث
مشروعات صغيرة جهات وسيطة ومباشرة ذكور	معامل إرتباط بيرسون	١	٠,٩٥٧	-٠,٤٠٢	-٠,٥٢٧	-٠,٦١٨	-٠,٦٠٠
	القيمه الاحتماليه لاختبار الجوهريه		٠,٠٠١	٠,٣٧٢	٠,٢٢٤	١٢,٠	٠,٠٠٥
مشروعات صغيرة جهات وسيطة ومباشرة إناث	معامل إرتباط بيرسون	٠,٩٥٧	١	-٠,٥٥٧	-٠,٧٤٩	٠,١١١	-٠,٦٤١
	القيمه الاحتماليه لاختبار الجوهريه	٠,٠٠١		٠,١٩٤	٠,٠٥٣	٠,٨١٢	٠,٠٤٣
مشروعات متناهية الصغر جمعيات أهليه وبنوك ذكور	معامل إرتباط بيرسون	-٠,٤٠٢	-٠,٥٥٧	١	٠,٧١٥	-٠,٧١٩	٠,٠٩٢
	القيمه الاحتماليه لاختبار الجوهريه	٠,٣٧٢	٠,١٩٤		٠,٠٧١	٠,٠٠٣	٠,٨٤٥
مشروعات متناهية الصغر جمعيات أهليه وبنوك اناث	معامل إرتباط بيرسون	-٠,٥٢٧	-٠,٧٤٩	٠,٧١٥	١	-٠,١٢٢	-٠,٧١٣
	القيمه الاحتماليه لاختبار الجوهريه	٠,٢٢٤	٠,٠٥٣	٠,٠٧١		٠,٧٩٥	٠,٠٠٩
نسبة البطالة القاهرة ذكور	معامل إرتباط بيرسون	-٠,٦١٨	٠,١١١	-٠,٧١٩	-٠,١٢٢	١	-٠,١٦٥
	القيمه الاحتماليه لاختبار الجوهريه	٠,٠١٢	٠,٨١٢	٠,٠٠٣	٠,٧٩٥		٠,٧٢٤
نسبة البطاله القاهرة إناث	معامل إرتباط بيرسون	-٠,٦٠٠	-٠,٦٤١	٠,٠٩٢	-٠,٧١٣	-٠,١٦٥	١
	القيمه الاحتماليه لاختبار الجوهريه	٠,٠٠٥	٠,٠٤٣	٠,٨٤٥	٠,٠٠٩	٠,٧٢٤	

من هذا الجدول يتضح أن هناك علاقة جوهرية سالبة بين عدد المشروعات الصغيرة الممولة من جهات وسيطة ومباشرة للذكور عدد المشروعات الصغيرة الممولة من جهات وسيطة ومباشرة للاناث ونسبة البطالة. وهذا يعنى أنه كلما زاد عدد المشروعات الصغيرة والممولة من جهات وسيطة ومباشرة انخفضت نسبة البطالة للذكور والاناث. كما يلاحظ وجود علاقة جوهرية سالبه بين عدد المشروعات المتناهية الصغر والممولة من جمعيات اهليه وبنوك للاناث وهذا يعنى انه كلما زاد عدد المشروعات المتناهية الصغر والممولة من جمعيات اهليه وبنوك والمخصصه للاناث ادى ذلك الى انخفاض معدلات البطالة للاناث.

ولاختبار الفروض الفرعية للفرض الأول، الجدول التالي يعرض نتائج اختبار الفروض الفرعيه المنبثقة من الفرض الرئيسي الأول.

جدول(٥): نتائج اختبار الفروض الفرعيه المنبثقه من الفرض الاول

رقم الفرض الفرعى	المتغير الاول	المتغير الثانى	معامل الارتباط	القيمه الاحتماليه	القرار
١	عدد المشروعات الصغيرة الممولة من جهات وسيطة ومباشرة	نسبة البطالة للذكور	٠,٦١٨-	٠,٠١٢	قبول الفرض
٢	عدد المشروعات الصغيرة الممولة من جهات وسيطة ومباشرة	نسبة البطالة للاناث	-٠.٦٤١	٠,٠٤٣	قبول الفرض
٣	عدد المشروعات المتناهية الصغر والممولة من جمعيات اهليه وبنوك	نسبة البطالة للذكور	-٠,٧١٩	٠,٠٠٣	قبول الفرض
٤	عدد المشروعات المتناهية الصغر والممولة من جمعيات اهليه وبنوك	نسبة البطالة للاناث	٠,٧١٣-	٠,٠٠٩	قبول الفرض

من هذا الجدول توافر لدى الباحثون اثبات قوى بمعامل ثقه ٩٥% انه توجد علاقة جوهرية سالبه بين عدد المشروعات سواء كانت ممولة من جهات وسيطة ومباشرة أو ممولة من جمعيات اهليه وبنوك ونسبه البطالة في محافظه القاهره للذكور والأناث وبالتالى قبول الفرض العدم الأول والقائل: "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التقييم البيئي للمنظومة الضريبية والبطالة باحتمال ثقه قدره ٩٥%".

اختبار الفرض الثانى: الجدول التالي يوضح نتائج معاملات الارتباط بين كل زوج من ازواج متغيرات الفرض الثانى واختبار الجوهرى لكل معامل ارتباط.

جدول(٦): معاملات الارتباط بين كل زوج من ازواج متغيرات الفرض الثانى واختبار الجوهري لكل معامل ارتباط

		نسبة البطالة القاهره ذكور	نسبة البطالة القاهره اناث	الضريبة على الدخل وما فى حكمها
نسبة البطالة القاهره ذكور	معامل ارتباط بيرسون	١	-٧٦٥.٠	-٨٢٤.٠
	القيمه الاحتماليه لاختبار الجوهرية		٠٣٥.٠	٠,٠٠٤
نسبة البطالة القاهره اناث	معامل ارتباط بيرسون	-٧٦٥.٠	١	٠٨٧٦-
	القيمه الاحتماليه لاختبار الجوهرية	٠٣٥.٠		٠,٠٠٤
الضريبة على الدخل وما فى حكمها	معامل ارتباط بيرسون	-٨٢٤.٠	٠٨٧٦-	١
	القيمه الاحتماليه لاختبار الجوهرية	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	

من هذا الجدول يتضح وجود علاقة جوهرية سالبة بين نسبة البطالة للذكور والضريبة على الدخل، كذلك توجد علاقة جوهرية سالبة بين نسبة البطالة للإناث والضريبة على الدخل. وهذا يعنى أنه كلما انخفضت نسبة البطالة زادت نسبة الذكور والاناث العاملين وبالتالى يقومون بسداد ضريبة الدخل ولقد توافر دليل قوى لدى الباحث انه توجد علاقة جوهرية بين نسبة البطالة للذكور والاناث ونسبة الضريبة على الدخل وما فى حكمها. وبهذا يمكن القول بنسبة ٩٥% ثقه بقبول الفرض الثانى والقائل بأن: "توجد علاقة ذات دلاله معنويه بين التقييم الاقتصادى للمنظومه الضريبية والبطالة".

التوصيات

١. يوصي الباحثون بدراسة البطالة وتحديد حجمها واسبابها ونتائجها نظرًا لازدياد أعداد البطالة في مصر وتأثيرها على التنميه الأقتصاديه والبيئيه على أن تعمل الدولة على وضع البرامج والحلول لخفض نسبه البطالة

٢. يوصي الباحثون بدراسة المنظومه الضريبية في مصر من الناحيه الاقتصادية والبيئية وتقييمها وعلاج التشوهات في كل منها حيث أنه كلما قلت التشوهات في المنظومه الضريبية زادت معها الحصيله الضريبية ودارت عجلة الاقتصاد والعكس صحيح.

٣. وضع البعد البيئي في الأعتبار عند تصميم السياسات الضريبية لما له من تأثير على إيرادات الدولة.

٤. عند وضع السياسات الضريبية يتعين ربط هذه السياسات بأعداد البطالة في المجتمع حتى يكون هناك اتساق بين السياسات الضريبية والأهداف الأقتصاديه في المجتمع.

٥. يوصى الباحثون بتعديل الماده (٣٠) من قانون ٩١ لسنه ٢٠٠٥ بند رقم (٦) والخاص بإعفاء المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الجتماعي وجعلها اعفاء المشروعات الصغيرة بصفة عامة موارد ممولة من الصندوق الاجتماعى أو أي جهة أخرى وزيادة معدلات الاعفاء من (٥) سنوات إلى (١٠) سنوات.

٦. يوصي الباحثون بحل المشكلات الضريبية المرتبطه بمحاسبة المشروعات الصغيرة.

٧. دراسة تأثير تشجيع المشروعات الصغيرة وتمويلها على البطالة كأحد حلول تقييم المنظومة الضريبية في مصر.

٨. جعل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة كيان مستقل يتبع رئاسة الجمهورية في الاشراف عليه حتى يكون هناك فاعلنه وسرعه فى اصدار القرارات مما يعمل على تنمية هذه المشروعات مما يؤثر على أعداد البطالة بالتبعية.

٩. يتعين على المشرع الضريبى وضع نظام للحوافز الضريبية يعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطه لخفض نسبه البطالة في مصر.

المراجع

إبراهيم نصار اليماني(٢٠١٢): محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، بدون ناشر.

أماني سعد على قاسم(٢٠١٢): تفعيل دور الحوافز الضريبية في ظل التشريعات الحالية لترشيد تكاليف التلوث البيئي في الدول النامية. رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

أمل عصام زكي(٢٠٠٤): مدى ملائمة السياسه الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة – دراسة مقارنة بين مصر– تركيا – إسرائيل، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعه عين شمس.

جيهان كامل محمد شلبي: حوكمة النظام الضريبي وعلاقته بالاستثمار، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد الثاني، ٢٠١٢.

سامي محمود عبدالحميد مراد: المشكلات الضريبية في محاسبة المشروعات الصغيرة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، يوليو ٢٠١٤.

سعيد عبدالعزيز عتمان(٢٠١١): النظام الضريبي وأهداف المجتمع، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية.

سماح مصطفى عبد الغني(٢٠١٣): البحث عن تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، وزارة المالية.

سمية قنيدرة(٢٠٠٩): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهر البطالة – دراسة ميدانية بولاية قسطنطينة، رسالة ماجستير جامعة قسطنطين، الجزائر.

صفاء محمد الطنطاوي: الإعفاءات الضريبية الواردة في قانون الضرائب المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١٣.

عز الدين إبراهيم: الضريبة على الكربون وحماية البيئة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد الثاني، يوليو ١٩٩٣.

عزة السيد سيد أحمد(٢٠٠٧): المعالجة الحسابية والضريبية للتكاليف البيئية للمشروعات – دراسة ميدانية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

على لطفي(٢٠١٢): دور مستقبل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة.

محمد إبراهيم منصور(١٩٩٠): دور الضريبة في مكافحة التلوث وحماية البيئة – تحليل الآثار التخصصية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، اقتصاديات البيئة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٧–١٩ إبريل .

محمد السيد عبد السلام السيد: دور المشروعات الصغيرة في زيادة الطلب على العمل للمساهمة في علاج مشكلة البطالة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، يوليو ٢٠١٤.

محمد شعبان الششتاوي وآخرون(٢٠١١): مجموعة من المقترحات المقدمة لرئاسة الوزراء ووزير المالية والبحوث الضريبية بهدف تعديل قانون الضرائب ٩١ لسنة ٢٠٠٥ تحت رقم ٢١٣ في ١٥ مارس.

محمد عبد العزيز خليفة(٢٠٠٧): التأثيرات الضريبية لبدائل القياس المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ومقترحات علاجها، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول فبراير ٢٠٠٧.

محمد عصمت درويش غانم(١٩٩١): مدى فاعلية الإدارة الضريبية في تحقيق السياسية الضريبية في جمهورية مصر العربية، رساله ماجستير، كليه التجارة، جامعة طنطا.

وجدي محمد عبد ربه(٢٠٠٨): قوانين الإصلاح الضريبي وآثارها في التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

وجدي محمدي عبد ربه: دور السياسة الضريبية المصرية في تفعيل وسائل مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، المجلد الأول ٢٠١٢.

منيرة مكرم ميخائيل(٢٠٠٢): دور الإعفاءات الضريبية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

David Clnellor (1995): Environmental Taxes.

Jankinsen, Glenn and Ranjit, Lamech (1994): Green taxes and incentive policies - An international prespective. Harverd Institute for International Development, Sanfrancisco, USA.

Yoram Bauma (2004): Free Market Incentives for Innovation – Acloser Lookat the cash of Pollution Control, Whitmam College, Juney.

ENVIRONMENTAL ASSESSMENT AND ECONOMIC STATUS OF THE TAX SYSTEM AND ITS IMPACT ON UNEMPLOYMENT IN EGYPT

[28]

Sayed Y. M.[(1)]; Lotfy, M. A.[(2)] and Abdel Baset, W. F.[(2)]
1) Taxes Authority 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

The research aims at studying the unemployment and the reasons leading to its emergence in Egypt and its impact on the environment, society and economy. Unemployment is considered a disorder in the environmental system. The research aims to evaluate the tax system in economic and environmental terms by evaluating the Law No. 91 of 2005 and treating distortions to increase the resources of the state. The researchers used the theoretical method in the theoretical framework for research and the descriptive approach in analyzing the data extracted from the records of the Social Fund for Development in Cairo Governorate. The sample of the study On the small and micro projects during the time series from 2010 to 2016. The study was applied to Cairo Governorate, where it represents the largest governorates of the Republic. The study was based on clarifying the extent of correlation between the environmental and economic evaluation of the tax system and unemployment.

The researchers reached several results, including: There is a strong and inverse relationship between the economic assessment of the tax system and unemployment. There is a strong relationship between the environmental assessment of the tax system and the unemployment rate. There is an inverse correlation between the number of small enterprises financed by intermediaries and the unemployment rate. There are distortions in some articles of Law 91 of the year 2005 has an impact on the tax revenue and small projects together must be treated. Researchers recommended to study the tax system from the economic and environmental point of view, evaluate and treat distortions as it relates to state revenues and economic development. They also recommend solving tax problems associated with accounting for small businesses. The researchers recommend studying the impact of encouraging small projects and financing them on unemployment as one of the solutions to evaluate the tax system in Egypt.